

ابن عمر إنما طلق امرأته واحدة ، وأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمره أن يراجعها ويحتسب بتلك التولية ، فقال : كذلك سمعتُ يا بن رسول الله ، قال أبو جعفر : كَذَبْتَ والله يا نافع ، على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، بل طلقها ثلاثاً فلم يَرَهُ رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) .

وفي قولٍ نافعٍ هذا ، ومن قال به من العامة إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أوجب طلاق ابن عمر وأمره بِرَدِّ امرأته ، دليلٌ على فساد قولهم من قولهم ، لأنه لو كان الطلاق الذي طلقه ابن عمر كما زعموا ، وهي حائضٌ وأنه طلقها واحدة طلاقاً جائزاً ، لم يأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بِرَدِّها . وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فرض . وليس بفرض على من طلق امرأته طلاقاً صحيحاً أن يراجعها .

(٩٩٠) وعن علي (ع) أنه قال : من طلق امرأته ثم راجعها ثم طلقها قبل أن يمسه ، لم يقع عليها الطلاق الآخر .

(٩٩١) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه سُئل عن رجل طلق امرأته وهي حائض ، فقال : الطلاق لغير السنة باطل^(١) .

(٩٩٢) وعن أبي جعفر أن رجلاً سأله فقال : يا بن رسول الله بلغني أنك تقول : إنه من طلق لغير السنة لم يجز طلاقه ، فقال أبو جعفر : ما أنا أقول ذلك ، قال الله (ع ج) . ولو كُنَّا نُفتيكم بالجور لَكُنَّا أَشَرُّ مِنْكُمْ^(٢) . إن الله (ع ج) يقول^(٣) : لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِنَّمِ وَأَكْلِهِمُ السَّحْتَ لَإِثْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ .

(٩٩٣) وعن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) أنهما قالا : كلُّ طلاقٍ في غضبٍ أو يمينٍ ، فليس بطلاقٍ .

(١) س - وعن أبي عبد الله .

(٢) س - شراً .

(٣) ١٣/٥ .